مخصوص بغير ما ذكر قوله وصفا ذا عمل يؤخذ
من كلامه ثلاثة شروط كونه وصفا وعاملا
وصالحا للعمل فيما قبله وقد يقال هذا الشرط
الثالث يغني عنه الثاني كما هو ظاهر قوله
وهو اسم الفاعل والمفعول الخ مثلهما امثلة
المبالغة بخلاف افعل التفضيل قوله
في جواز تقسيم ناصب الاسم السابق اي
لافي جميع الاحكام المتقدمة كما علمت سابقا
قوله في نحو زيدا انت ضاربه قال سم
ينبغي ان يكون خبر المبتدا الوصف المحذوف
وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسرا له
للمحذوف وقاما مقامه قوله او محبوس ه
عليه الظاهر ان نايب الفاعل ضمير يعود
على المبتدا ليكون المجرور في محل نصب
قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه
قد يقال ضابط الاشتغال لا يصدق عليه
حينئذ لان الوصف لو خلا من الضمير و
سلط على الاسم المتقدم لم ينصبه اذ الوصف
لا ينفصل من معموله باجنبي كما صرحوا
به في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي
يا ابراهيم ويجاب عنه بان المراد لو سلط

عليه

عليه لعمل فيه بالنظر لذاته وان عرض ما
يمنع العمل كما تقدم التنبيه عليه تدبر ويقال
الممنوع انما هو وقوع الاجنبي بعد العامل مع
تاخير المعمول اما وقوعه قبله فلا يمتنع افاده
سم لا يقال هذا منافٍ لقوله وسواء الخ اذ لا
مساواة حينئذ لانا نقول المراد ان الوصف
للعامل كالفعل في الجملة كما تقدم قوله
ان لم يكن مانع حصل اي من عمل المفعولية
فيما قبله قد يقال الفعل كالوصف فيما ذكر
اذ لا ينصب ما قبله الا اذا افقد المانع
بخلاف ما اذا وجد كما لو تقدم بعد اذا الفجائية
فلا معنى للشرط المذكور لانه مفهوم من
المساواة ويجاب بانه انما صرح به اهتماما
بجانب الاسم لكونه اضعف في العمل وليلا
يتوهم لو سكت عنه بعد تقييد الوصف
بالتقدم انه ليس بشرط لكنه سيكمل عليه
ما تقدم من ان المراد العمل لذات العامل
من غير نظر للعوارض وصلة ال عاملة
لذاتها وعدم العمل لعارض الان يقال
الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه
فكان منع العمل للذات تدبر قوله ومن ثم

Copyright © King Saud University